حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

الموازنة العامة
لحكومة ظل حزب بناء السودان ٢٠٢٠

الفهرس

المحتويات ١
الإطار النظري لمشروع موازنة ٢٠٢٠..... ٢
ملامح موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان..... ٣
المنطلقات العامة لمشروع الموازنة ٥
الإصلاحات المتعلقة بوزارة المالية والتخطيط الإقتصادي..... ٨
تقديرات موازنة العام ٢٠٢٠ ..... ١٥
إضاءات على نقاط أساسية في الموازنة العامة..... ٢٠

الإطار النظري لمشروع موازنة ٢٠٢٠

تقديم:

في ظل البداية الجديدة للدولة السودانية يسعد حزب بناء السودان عبر حكومة ظل الحزب، أن يقدم للسودانيين مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٠ م ، واتساقا مع رؤية الحزب الكلية فإن الأساس الذي بُنيت عليه هذه الموازنة هو:

تحسين الوضع المعيشي للمواطنين

لذا فإن أهم الأهداف الكلية للموازنة العامة لحكومة ظل حزب بناء السودان ٢٠٢٠ انبثقت من هذه الغاية، وهي:

١- **خفض مستويات البطالة.**

٢- **رفع كفاءة الأجهزة الحكومية.**

ووفقا للرؤية الوطنية لحزب بناء السودان والخطة الاستراتيجية طويلة المدى فإن المنوط بوزارة المالية والاقتصاد العمل على الوصول لوضع اقتصادي مستقر يمكن التنبؤ به ومعدلات نمو اقتصادية تبلغ ٧٪ سنويا وذلك للوصول بالسودان إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط من الدرجة الأولى. الأمر الذي بالضرورة يعني زيادة بنفس النسبة في كل من القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات، ويأتي دور الجهاز الحكومي هنا في تسهيل عمل هذه القطاعات.

ملامح موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان

- تحرير سعر الصرف.
- الموازنة اعتمدت ٢١٪ منصرفات للدفاع والشرطة والأمن والدعم السريع مجتمعين.
- حكومة ظل حزب بناء السودان تعتمد ٢٠٪ للتعليم والصحة.
- موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان تعتمد ٣٥.٩٤٪ إنفاق تنموي في الزراعة والصناعة والكهرباء والبنية التحتية.
- الموازنة العامة لحكومة ظل حزب بناء السودان ٢٠٢٠ تفرض ٤٠٪ ضرائب على تجارة الأراضي الخالية غير المشيدة لتحجيم المضاربة في الأراضي وتحويل رأس المال للأنشطة الإنتاجية الاستثمارية
- حكومة ظل حزب بناء السودان تعتمد ٣.٦٪ فقط إيرادات من المعونات والمنح.

- حكومة ظل حزب بناء السودان تعتمد نظام الساعة، وتحدد الحد الأدنى للأجور بـ ١٠ جنيه في الساعة.
- الموازنة العامة لحكومة ظل حزب بناء السودان ٢٠٢٠ ترفع تعرفة الكهرباء بعد الـ ٢٠٠ كيلو-وات الأولى المدعومة لإصلاح قطاع الكهرباء وتوسيع التغطية الكهربائية لضمان عدالة التغطية.
- حكومة ظل حزب بناء السودان تلغي دعم الوقود والدقيق كخطوة أساسية للإصلاح الاقتصادي.
- الموازنة العامة لحكومة ظل حزب بناء السودان ٢٠٢٠ تخصص ٨٠ مليون دولار للضمان الاجتماعي.
- موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان ٢٠٢٠ تعتمد ٣٠٠ مليون دولار ميزانية السلام وإيقاف الحرب.
- الموازنة العامة لحكومة ظل حزب بناء السودان ٢٠٢٠ تعتمد حساب سعر الصرف ٨٠ جنيه للدولار لتكون الموازنة أكثر واقعية اقتصادية.
- عودة البنوك التقليدية للعمل في السودان مجددا والزكاة شأن شخصي لا تتدخل فيه الحكومة.

المنطلقات العامة لمشروع الموازنة

١- زيادة معدلات التشغيل:

بنهاية العام ٢٠١٨م بلغ عدد القوة العاملة ١٢,٠٠٠,٠٠٠ سوداني[١]، هذا يشمل جميع القطاعات: خاص وعام وزراعي ورعوي وصناعي وقطاع الخدمات. وبالرجوع الى إحصائيات التعداد السكاني، فإن عدد الأشخاص القادرين على العمل من السودانيين ما بين ١٨ عاما وحتى ٦٠ عاما يبلغ ١٩ مليون سوداني. مما يعني أن هنالك حوالي ٧ مليون سوداني بلا عمل، وبالتالي فإن بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان وضعت في حسبانها سؤال كيفية زيادة نسبة التشغيل.

٢- العمل على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية:

إن ضمان أن ينال كل مواطن سوداني الحقوق المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان يظل هدفا استراتيجيا من أهداف الحزب وبالتالي ينعكس في كل برامجه، وبالتالي فإن العمل على تحقيق فرص متساوية للجميع يظل ضمن المنطلقات الرئيسة لمشروع الموازنة، ويظهر ذلك في عدة أوجه مثل برامج توفير التعليم الأساسي المجاني لكل المواطنين السودانيين، والعمل مع القطاع الخاص في تحسين برامج الصحة العامة والنقل والمواصلات العامة والاستصلاح الزراعي وشبكات الطرق والاتصالات.

[١] تقرير مشترك صدر عن وزارة المالية السودانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نوفمبر ٢٠١٨

٣- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي:

العقبة الكبرى التي تواجه الدولة السودانية هي الانحدار المستمر للاقتصاد، فلذا يهدف مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٠ قبل كل شيء إلى تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ، ففي ظل اقتصاد غير مستقر لا يمكن التنبؤ بمتغيرات السوق وبالتالي لا يمكن لأحد الدخول في استثمار طويل المدى سواء كان ذلك الاستثمار مملوكا للدولة أو القطاع الخاص الوطني أو الاستثمار الأجنبي، ولأن الهدف الأول في هذه المنطلقات هو زيادة مستوى التشغيل الذي يعني بالضرورة زيادة الاستثمار في كل المجالات من زراعية وصناعية وخدمات فلا بد للموازنة أن توفر للمستثمر السوداني وغير السوداني بيئة موائمة تسمح له بالتنبؤ والاستثمار وفقا لتوقعات تكاليفه وأرباحه.

من ضمن معايير استقرار الاقتصاد ضبط التضخم، الأمر الذي له أثر مباشر على المستوى المعيشي للمواطنين، وأيضا العمل على أن يكون سعر العملة مقابل العملات الأجنبية مستقرا بصورة نسبية وحتى عندما يتغير يمكن التنبؤ بتغيراته.

٤- توفير الأمن والسلام:

اتساقا مع الفلسفة الكلية لحزب بناء السودان فإن الدور الأساسي والأول لكل حكومة هو توفير الأمن للمواطنين، وواحدة من معايير اختيار بنود الصرف في مشروع الموازنة ٢٠٢٠ هو مدى إسهام بند الصرف في تحقيق الأمن والسلام، فعلاوة على أن أكثر من ٨٪ من الموازنة موجهة بصورة مباشرة نحو تحقيق السلام والأمن فإن ما يقارب من ٦٠٪ من المنصرفات التنموية هي في الأصل موجهة نحو المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات.

٥- تطوير النظام الحكومي:

أحد أهم بنود الصرف في مشروع موازنة حكومة ظل حزب بناء السودان هي تطوير الجهاز الإداري، ويكون هذا التطوير على اتجاهيين:

أ/ تطوير على المستوى التشريعي.

ب/ تطوير على المستوى التنفيذي.

في الجزء الأول ستعمل وزارة المالية مع الوزارات الأخرى والقطاع الخاص على تمويل دراسات قصيرة المدى لإيجاد الخلل في القوانين والتشريعات والمراسيم الحالية ثم إعداد قوانين بديلة وتقديمها للجهات التشريعية. أما على المستوى التنفيذي فالتركيز على أن تكون الخدمات الحكومية محصورة في عدد محدود من الخدمات ولكنها تؤدى بصورة عالية الكفاءة والسرعة ومن السهل لكل مواطن أن يستفيد منها.

الإصلاحات المتعلقة بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

يتلخص عمل وزارة المالية في:

١- تحصيل الإيرادات الحكومية.

٢- صرف هذه الإيرادات.

أولا: الإيرادات:

وفقا لرؤية حزب بناء السودان فإن إيرادات الحكومة ستكون من جهتين ضرائب ورسوم بعض الخدمات الحكومية. وتشمل الضرائب كل من ضريبة الدخل الشخصي وضرائب رأس المال وضريبة القيمة المضافة والتي نركز عليها في مشروع موازنة ٢٠٢٠ لسهولة تحصيلها وشمولية نطاقها. فيما يخص الضرائب بصورة عامة فإن وزارة المالية بحكومة الظل تعمل على:

١. **توسيع المظلة الضريبية أفقيا**، أي زيادة عدد دافعي الضرائب، ويتم ذلك عبر إجراءات كثيرة، منها:

- تقليل التعامل خارج الإطار البنكي لأقل مستوى.
- تجريم التعامل خارج الإطار البنكي فيما يخص الرواتب والأجور لضبط ضريبة الدخل ولضمان حقوق العاملين بما يتماشى مع الحد الأدنى للأجور.
- تفعيل نظام القيمة المضافة وتطبيقه على جميع السلع الكمالية.

٢. **<u>الزيادة الرأسية في الضرائب</u>**، لن تكون هنالك أي زيادة في الضرائب الحالية إلا على ضرائب رأس المال (المتاجرة بالعقار بصورة أساسية) حيث ستزيد تصاعديا حتى نسبة أقصاها ٤٠٪.

ثانيا: المنصرفات:

وفقا لموازنة ٢٠٢٠ واتساقا مع الرؤية الوطنية فإن بنود الصرف ينظر لها باعتبارها واحدة من اثنان:

- منصرفات جارية وتشمل الرواتب والأجور الحكومية وشراء السلع اللازمة لتقديم الخدمة الحكومية، وتبلغ ٦٤,٠٦٪.
- منصرفات تنموية: وتشمل الصرف على بنود تعتبر استثمارا أو تساعد على الاستثمار وتكون على شكل أصول. وتبلغ المنصرفات التنموية ٣٥,٩٤٪.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

على كل جهة حكومية تقديم موازنة منصرفاتها على شكل برامج محددة، أما تلك الجهات التي لا تسمح طريقة عملها بغير الطريقة التقليدية، فإن محاور صرفها تنحصر في البنود الآتية:

- البند الأول: الأجور وتعويضات العاملين
- البند الثاني: شراء السلع والخدمات
- البند الثالث: الدعم والمساعدات الاجتماعية
- البند الرابع: شراء الأصول والمشاريع التنموية
- البند الخامس: سداد القروض المحلية والأجنبية

البند الأول: الأجور وتعويضات العاملين: يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الأتية: -

١- عدم تحميل البند الأول أي بنود صرف إضافية بما في ذلك المكافآت أو البدلات التي كانت تمول من بنود أخرى.

٢- عدم تعيين أي دفعات من الخريجين الجدد إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.

٣- عدم إبرام أي تعاقدات مع ذوي الخبرات إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل اللازم من وزارة المالية.

البند الثاني: شراء السلع والخدمات: يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا الباب مراعاة القواعد الأتية: -

١- ترشيد الإنفاق لأقل درجة دون الإخلال بسير العمل، والابتعاد عن الإنفاق المظهري أو غير المرتبط بأعمال الجهة المعنية.

٢- تشديد الانضباط المالي والإداري وعدم صرف أي مبالغ دون اتباع الإجراءات المالية الموضوعة سلفا.

٣- الالتزام بوضع برنامج لصيانة كل أصل من أصول الجهة لضمان استمرار الإنتاج وزيادته وتقدير الاعتماد لهذا البند طبقا لذلك، مع الالتزام بما يلي:

- تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من التكلفة الاستثمارية لمشروعات كل جهة لبند الصيانة.
- عدم السماح بالتحويل من ميزانية الصيانة إلى بنود أخرى.
- تضمين عقود الشراء بندا للصيانة.
- إعداد خطة طويلة الأمد لصيانة الأصول المملوكة للدولة.
- تشجيع التعاقد مع شركات الصيانة والاستفادة من تجارب الوزارات التي تتبع هذا الأسلوب
- تفعيل أقسام الصيانة بالجهات الإدارية وتطويرها لتطبيق سياسة ترشيد الإنفاق

٤- ترشيد الإنفاق على بند الأعياد والمواسم.

٥- إعداد برامج متابعة الأداء للنفقات للتأكد من فاعلية كل مصروف لأقصى درجة فيما يخص شراء السلع والخدمات.

٦- الالتزام بأحكام القانون بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

٧- مراعاة ضرورة تفضيل المنتج الوطني في المشتريات الحكومية طبقا للقوانين المنظمة.

٨- وضع قاعدة معلومات عن المخزون لدى الجهات العامة والتعرف على احتياجات كل منها لتبادل الاستفادة من المخزون على المستوى القومي. وعلى الجهات المختلفة موافاة وزارة المالية ببيان معتمد عن المخزون لديها مرفقا بمشروع موازنتها، يوضح البيان الأصناف والكميات وتاريخ الدخول للمخزن ومدى احتياج الجهة لهذه الأصناف وإمكانية تحويل بعض هذه الأصناف لجهات أخرى تحتاج إليها.

٩- تحميل الباب الثاني (شراء السلع و الخدمات) بضريبة القيمة المضافة المستحقة على المشتريات الحكومية (الإنتاج المحلي) و ذلك على البند و النوع المختص، أما في حالة الاستيراد فيتم صرف الضرائب و الرسوم الجمركية على أنواعها المختصة بالباب الخامس (المصروفات الأخرى)

١٠- بيان أسس ومبررات تقدير كل اعتماد وتحديد تكاليف كل خدمة أو سلعة تشترى أو تنتج مع تحديد العائد منها على أساس دراسات اقتصادية ومالية متكاملة.

١١- على الجهات المختلفة إعداد بيان بوسائل النقل المملوكة لها والالتزام بوضع معدلات استهلاك الوقود والزيوت لكل سيارة بما يضمن استمرارها في تأدية الخدمة طوال العام وعدم السماح بتجاوز هذه المعدلات

١٢- يجب أن تكون تقديرات الاعتمادات للأدوات المكتبية في حدود حاجة العمل الضرورية مع ترشيد الاستهلاك ووضع خطة لتقليل استخدام الورق بنسبة ١٠٪ من السنة الفائتة.

١٣- اتخاذ إجراءات عملية لترشيد استخدام المياه والإنارة، وأن تعكس تقديرات اعتمادات الموازنة هذا الترشيد مع موافاة وزارة المالية بالإجراءات التي اتخذتها الجهات لترشيد الإنفاق في هذا البند.

١٤- يحظر على الجهات زيادة الاعتمادات المقدرة لتركيب واستخدام أي هواتف بها خاصية الاتصال الدولي إلا بموافقة الوزير المختص للضرورة الحتمية وفي حدود الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض.

١٥- الحد من السفر للخارج للأفراد أو الوفود وأن يقتصر ذلك على المهام الرسمية الأساسية فقط وفي حدود أقل عدد ممكن، بما في ذلك الوفود التي يرأسها السادة الوزراء، والعمل على وضع الشروط والضوابط التي تحد من السفر للخارج إلا للضرورة القصوى وخاصة بعثات الدبلوماسيين.

١٦- المكاتب الخارجية: الحد من التوسع في المكاتب الخارجية وترشيد الإنفاق عليها، وعدم فتح مكاتب جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء، وسداد جزء من مرتبات ومستحقات العاملين بهذه المكاتب في الداخل بالجنيه، لتخفيف الأعباء على الموازنة ولتحسين موقف ميزان المدفوعات.

١٧- المقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية: يراعى في وضع تقديرات هذا النوع قصر رد قيمة تذاكر السفر شاملة الإضافات (ضريبة القيمة المضافة/الوجبة الغذائية) على حالات السفر الفعلي أو المأموريات المصلحية فقط.

١٨- النشر والإعلان والدعاية والاستقبال: لا تكون الإعلانات والدعاية إلا فيما يرتبط باحتياجات العمل الضرورية مع مراعاة أن يكون النشر من خلال الصحف الوطنية والمواقع الإلكترونية التابعة للجهات الحكومية، كما يحظر نشر التهاني أو التعازي في المناسبات المختلفة وكل ما من شأنه الإعلام عن مسؤولين أو مشرفيين أو مساهمين بالجهات العامة والشركات الحكومية.

١٩- المؤتمرات الداخلية والخارجية والمهرجانات: يجب أن تغطي إيرادات هذه المؤتمرات والمهرجانات تكلفة إقامتها وكافة التكليف المرتبطة بها، ويقتصر ما تتحمله الدولة من مساهمة في النفقات على تلك التي يرى أنها ذات صفة سياسية أو قومية حسبما تحدده وزارة الخارجية ويقرره مجلس الوزراء.

٢٠- المحتوى العلمي والثقافي المجاني: تجميع المخصصات المطلوبة لهذا الغرض عبر الجامعات والمؤسسات البحثية.

٢١- المخزون السلعي والراكد: على الجهات استنفاد مخزونها السلعي والراكد أولا قبل شراء أي مستلزمات جديدة فيما عدا المخزون الاستراتيجي ويحظر إدراج أي اعتمادات شراء جديدة طالما يتوفر بمخازن الجهات احتياجاتها والعمل على حوسبة المخزون السلعي على مستوى كافة الوحدات الإدارية، مع إعداد بيان معتمد بكل جهة موضحا الأصناف ومدى صلاحيتها وتوزيعها من مهمات وأثاث وأصناف مختلفة مع بيان المخزون الاستراتيجي لخلق قاعدة بيانات شاملة عن المخزون السلعي على مستوى الدولة وإجراء الدراسات التحليلية لتلك البيانات ووضع نظام متكامل لإدارة هذا المخزون ورفع كفاءته بحيث يمكن تبادل احتياجات الجهات المختلفة من هذا المخزون على المستوى القومي وتبادل احتياجات الشراء من هذه الموجودات بالمخازن بدلا من شراء أصناف جديدة.

البند الثالث: الدعم والمساعدات الاجتماعية: يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القواعد الأتية: -

١- قصر الصرف على البنود الموجودة فعليا وعدم إضافة أي بنود دعم أو مساعدات جديدة إلا بموافقة مجلس الوزراء وتوفير التمويل من وزارة المالية.

٢- قصر الصرف على الحتميات الضرورية التي يرى وجوب استمرارها وكل ما خلا ذلك يجب العمل على إيقافه فورا.

٣- يجب ألا يتجاوز الصرف الإداري على الدعم والمساعدات ٥٪ من قيمة الدعم.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

البند الرابع: شراء الأصول والمشاريع التنموية: يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا الباب مراعاة القواعد الأتية: -

١- أن تكون المشاريع المرصودة متوائمة من الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

٢- أن تكون المشاريع المرصودة تصب في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية طويلة المدى المقدمة من وزارة المالية.

٣- التركيز على إكمال المشاريع التي تجاوز تنفيذها ال ٥٠٪.

٤- إرفاق دراسة جدوى تفصيلية لكل مشروع مرصود علاوة على الخطة التمويلية المقترحة.

٥- عدم الاتفاق على أي قروض أو مساعدات خارجية إلا بالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

٦- مراعاة عدم الدخول في أي مشروع يغطيه القطاع الخاص ويستثنى من هذا المستشفيات والمدارس.

البند الخامس: سداد القروض المحلية والأجنبية :يتعين على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لدى وضع تقديراتها لهذا البند مراعاة القاعدة الآتية: -

- تحميل موازنة العام الجاري فقط ما هو مستحق فعلا خلال العام الجاري.

إضافة الى بنود الصرف الرئيسة الخمسة أعلاه فالموازنة وفقا للرؤية الوطنية تعطي أولوية في الصرف لما هو متعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف أدناه:

١- التركيز على الإنفاق الموجه لإنعاش النشاط الاقتصادي في البلاد والمؤثر على تسهيل عمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، والصرف هنا يتركز في الصرف على الطاقة الكهربائية وتوفير المياه وفتح الطرق ومسارات الرعي.

٢- دعم التعليم الأساسي والثانوي للتأكد من أن كل السودانيين يتلقون تعليما حتى نهاية المرحلة الثانوية. وتطوير التعليم الفني بهدف استيعاب ١٠٠ ألف طالب سنويا.

٣- الصرف على المناطق المتأثرة بالحروب بغرض إحلال السلام وإعادة تسكين المواطنين مثل إقامة مشاريع مياه الشرب ودعم الجمعيات الزراعية.

٤- رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية وتوجيه الفائض لتوفير بعض الخدمات الأساسية للشرائح الأكثر فقرا، مثل التأمين الصحي.

٥- الصرف على برنامج طموح (كاستخدام التكنولوجيا) يهدف الى تقليل عدد موظفي الخدمة المدنية وتحويلهم الى القطاع الخاص.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

تقديرات موازنة العام ٢٠٢٠

أولا: الإيرادات

قدر إجمالي الإيرادات العامة و المنح الأجنبية بحوالي ٤,١٥٤ مليار دولار، بحساب ٨٠ جنيه للدولار، وتعتبر الإيرادات غير ذات فرق كبير من الربط الفعلي للعام ٢٠١٩ و العام ٢٠١٨، فيما عدا النقاط الآتية:

- إضافة بند ضريبي جديد تحت مسمى ضريبة الأراضي البيضاء، وهي ضريبة على الأراضي غير المشيدة، وهي ضريبة تصاعدية تصل حتى ٤٠٪ الأرض تدفع عند بيع الأراضي غير المشيدة.
- إلغاء تام لأي ضريبة أو رسوم على الصادرات (عدا الذهب والبترول والمعادن)، بحيث لا تسهم الصادرات في أي من إيرادات الدولة.
- إبقاء الدعم لأول ٢٠٠ كيلو-وات كهرباء مع خفض الدعم لما بعدها لتصبح التعرفة ٨٥ قرش لكل كيلو-وات ساعة بعد استهلاك أول ٢٠٠ كيلو-وات ساعة. حيث أن دراساتنا تشير إلى أن الأسر الأكثر فقرا (الأكثر حاجة للدعم) لا يتعدى استهلاكها ٢٠٠ كيلو-وات ساعة.

تفاصيل الإيرادات:

البند	النسبة	القيمة (دولار)
ضرائب الدخل والأرباح	5.11%	212,226,000
ضرائب الملكية	0.16%	6,510,000
ضرائب السلع والخدمات	49.70%	2,064,600,000
ضرائب الأراضي البيضاء	0.24%	10,000,000
ضرائب التجارة الدولية	10.84%	450,120,000
ضرائب أخرى	0.03%	1,395,000
الإيرادات الضريبية	**66.08%**	**2,744,851,000**
المنح الأجنبية	**3.58%**	**148,800,000**
إيرادات أخرى		
رسوم عبور بترول الجنوب	4.52%	187,860,000
دخل الملكية	3.45%	143,220,000
مبيعات السلع والخدمات	11.74%	487,598,494
مبيعات النفط	7.49%	310,992,000
الرسوم الإدارية	2.96%	122,760,000
مبيعات الشركات الحكومية غير النفط	0.15%	6,138,000
الغرامات والجزاءات	0.04%	1,819,044
إيرادات أخرى	**30.34%**	**1,260,387,538**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح الأجنبية	**100%**	**4,154,038,538**

إجمالي الايرادات العامة والمنح الأجنبية

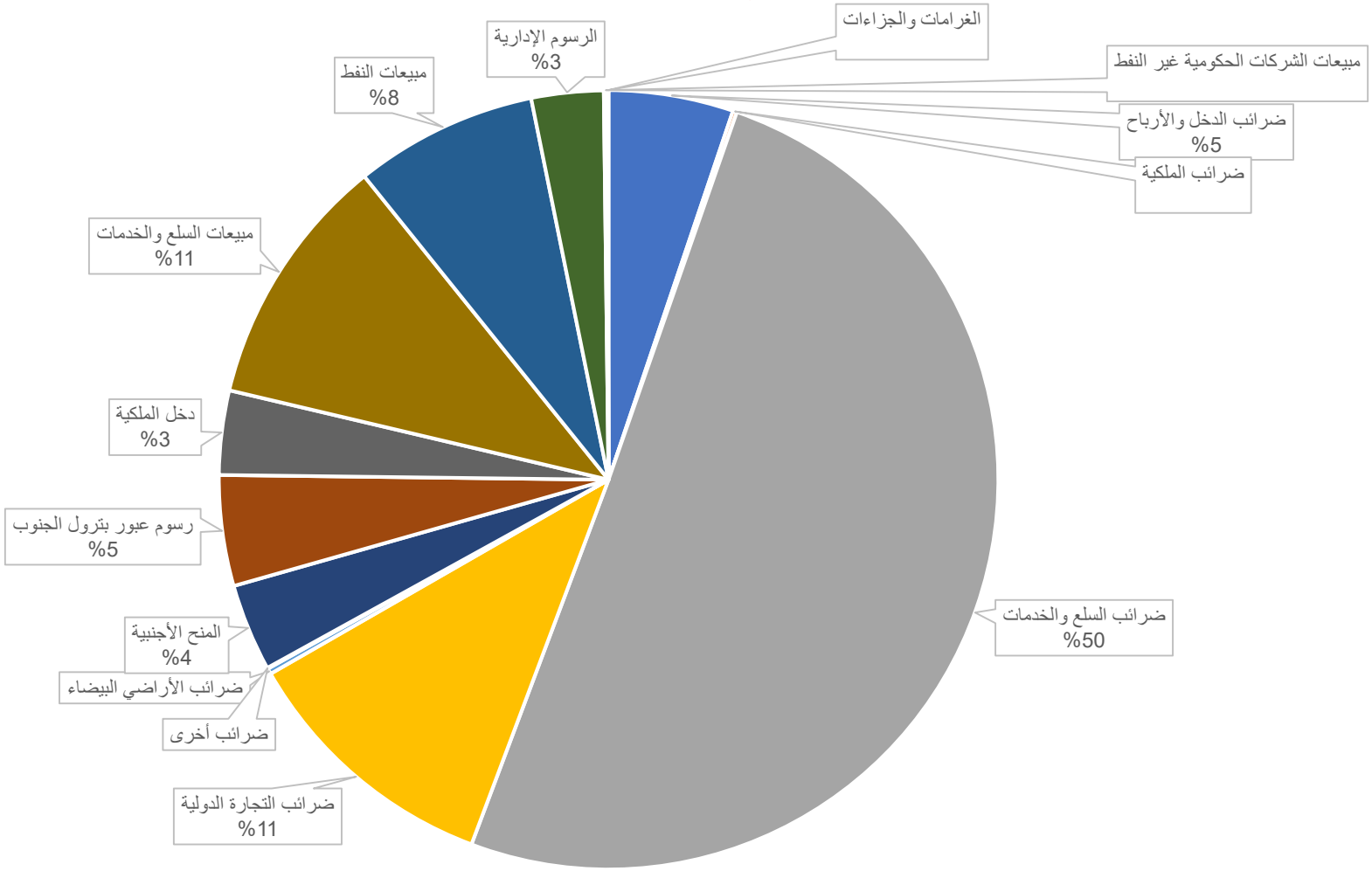

ثانيا: المنصرفات

قدر إجمالي المصروفات لموازنة العام ٢٠٢٠م بحوالي ٤,٤٧٦ مليون دولار، وبذا يصبح عجز الموازنة حوالي ٣٢٢ مليون دولار، الرقم الذي يمثل ٧,٧٥٪ من إجمالي الإيرادات أو ٧,١٩٪ من إجمالي المنصرفات، وهي من أعلى نسب العجز في تاريخ موازنات السودان. ولتغطية هذا العجز ستطرح الحكومة شهادات للاستدانة من المواطنين السودانيين.

البند	النسبة المئوية	القيمة (دولار)
الشرطة والأمن و الدفاع	٢١,٨٩٪	٩٨٠,٠٠٠,٠٠٠
إيقاف الحرب وشؤون السلام	٦,٧٪	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
التعليم	١٠,٠٥٪	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
الصحة	١٠,٧٪	٤٨١,٠٠٠,٠٠٠
توفير الطاقة الكهربائية	٩,٦١٪	٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠
إدارة الديون الحكومية	١,١٢٪	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
نشاطات زيادة العرض والإنتاج (الزراعة والصناعة)	٨,٧١٪	٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠
مشاريع البنى التحتية و الطرق	٩,١٦٪	٤١٠,٠٠٠,٠٠٠
القطاع المالي و الاقتصادي	٣,٣٥٪	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
القطاع الدبلوماسي	١,٠٩٪	٤٩,٠٠٠,٠٠٠
قطاع سيادي	٢,٦٨٪	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الضمان الاجتماعي	١,٧٩٪	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
القطاع الزراعي	٧,٣٧٪	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠
السلطة القضائية و حكم القانون وديوان المراجع العام	٤,٠٢٪	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠
الآثار	٠,١١٪	٥,٠٠٠,٠٠٠
البيئة	٠,١٨٪	٨,٠٠٠,٠٠٠
الثقافة	٠,٢٩٪	١٣,٠٠٠,٠٠٠
العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي	١,١٢٪	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٠٠٪	٤,٤٧٦,٠٠٠,٠٠٠

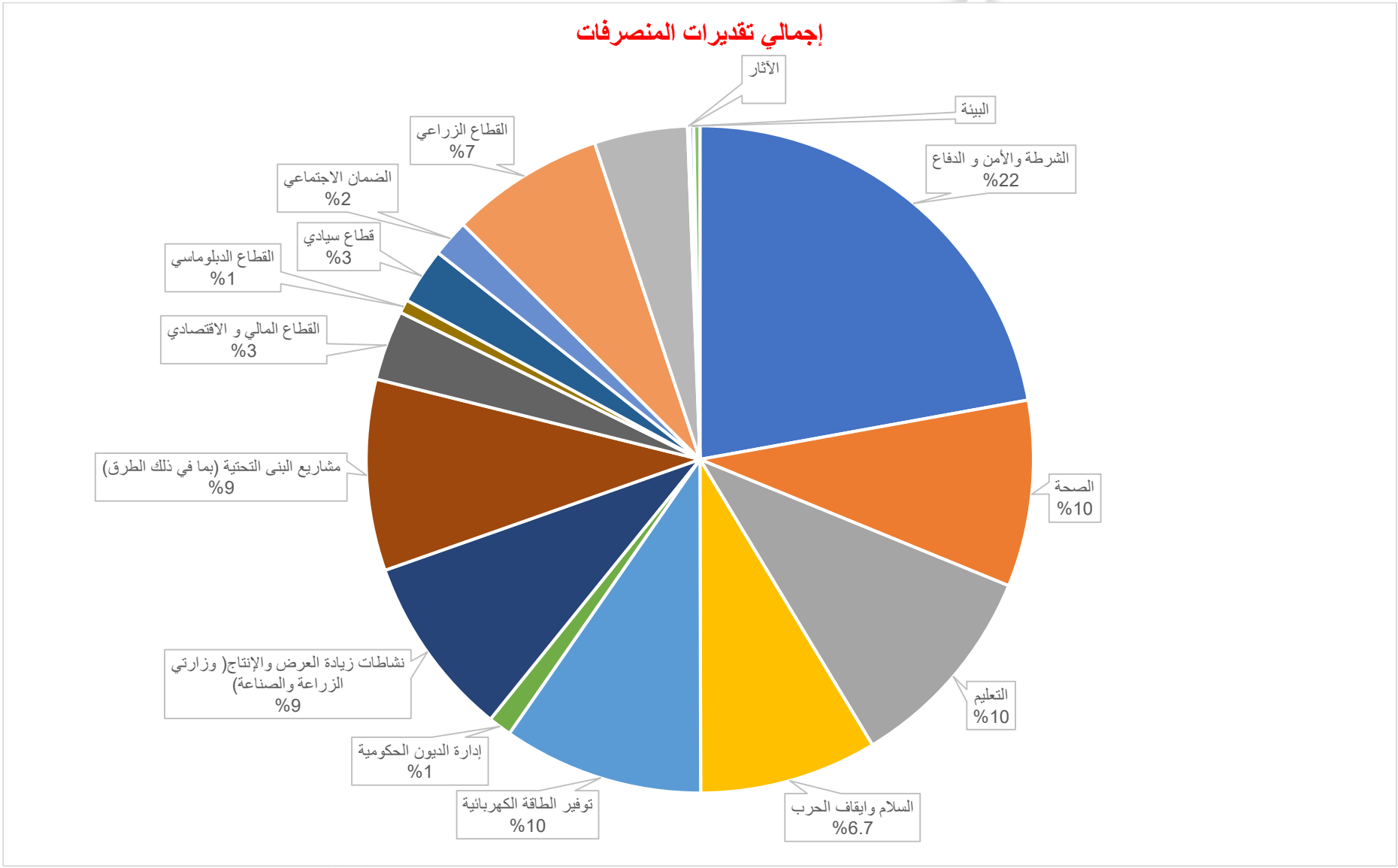
إجمالي تقديرات المنصرفات
الآثار
البيئة
الشرطة والأمن و الدفاع
%22
القطاع الزراعي
%7
الضمان الاجتماعي
%2
قطاع سيادي
%3
القطاع الدبلوماسي
%1
القطاع المالي و الاقتصادي
%3
مشاريع البنى التحتية (بما في ذلك الطرق)
%9
نشاطات زيادة العرض والإنتاج(وزارتي الزراعة والصناعة)
%9
إدارة الديون الحكومية
%1
توفير الطاقة الكهربائية
%10
السلام وايقاف الحرب
%6.7
التعليم
%10
الصحة
%10

إضاءات على نقاط أساسية في الموازنة العامة

الضرائب وإيرادات الموازنة:

- المورد الرئيس للحكومة هو الضرائب، مما يعني إلغاء أغلب الرسوم الحكومية الأخرى (ثلاثون ألف نوع) والتركيز فقط على ضريبة معلومة يدفعها المواطن في فترة معلومة من السنة. مما تعطي صاحب العمل أو العامل قدرة على التنبؤ بأرباحه وتكاليفه.
- يجدر بالذكر أن الزكاة أيضا ستصبح شأنا شخصيا لا علاقة للحكومة بجمعها، ولكن مع وجود ميزة أن الحكومة ستدعم ماليا وتسهل إجرائيا كل مشروع تنموي (أهلي) في كل منطقة يريد سكانها تمويله من أموال زكاتهم طوعا.
- تخفيض نسب الواردات المعفاة من الضرائب لتصبح ٣٠٪ بدلا عن ٣٤٪.
- زيادة كبيرة في ضرائب الأرباح الرأسمالية (الأراضي غير المشيدة تحديدا) حيث تهدف الحكومة لفرض ضريبة على أرباح الأراضي تبلغ ٤٠٪. والذي علاوة على زيادة إيرادات الدولة فهو سيتسبب في تحويل الأموال الكامنة في العقارات الى استثمارات حقيقية ومنتجة.
- زيادة في عدد دافعي الضرائب (زيادة أفقية)، علما بأن الوضع عدد ممولي الضريبة المسجلين لدى ديوان الضرائب نحو ١٨٠ ألف ممول فقط. ومن خطوات زيادة عدد دافعي الضرائب العمل على إلزام جميع المؤسسات الخاصة والعامة على عدم التعامل بالنقود السائلة والتعامل فقط عبر البنوك لاسيما في أجور العاملين.
- زيادة قيمة الضريبة نفسها (زيادة رأسية)، زيادة ضريبة القيمة المضافة ٥٪ من قيمتها الحالية (حاليا متوسط ١٧٪ عدا قطاع الاتصالات ، وهو يظل أدنى من أغلب دول الجوار مثل إثيوبيا و يوغندا وكينيا)، مع عدم زيادة الضريبة على النشطات لإنتاجية والاكتفاء بزيادة عدد دافعي الضريبة .
- وضع قوانين رادعة ضد التهرب الضريبي والإصرار على تنفيذها عبر تطوير وتمويل وحدة خاصة تتبع للجهاز القضائي لمكافحة التهرب الضريبي.

المنصرفات: واحدة من أهداف موازنة العام ٢٠٢٠م هي تقليل بند المنصرفات الجارية وزيادة الصرف التنموي وذلك عبر الآتي:

- تقليل عدد الوزارات عبر الدمج.
- مشاركة و إدخال القطاع الخاص في بعض الهيئات الحكومية مثل الكهرباء والمياه.
- إضافة بنود صرف موجهة تحديدا للمناطق المتأثرة بالحروب (٦,٧٪ من الموازنة العامة)، والتركيز على أن تكون بنود صرف تنموية مثل شراء الجرارات الزراعية وتوفير الأسمدة والمبيدات وبناء المدارس.
- إلغاء الدعم الاستهلاكي للمحروقات والكهرباء وتوجيه الدعم للقطاع الإنتاجي (مما يزيد فرص العمل وزيادة الدخل وزيادة المعروض من السلع بالتالي انخفاض أسعارها للمستهلك)
- التخلص من بند دعم السلع الاستراتيجية مثل القمح وذلك عبر إضافة بند لدعم المبيدات والأسمدة والتقاوي.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party

السلام والتنمية المتوازنة:

- تأسيس ١٠ الف جمعية تعاونية زراعية في ١٠ الف قرية، على الأقل ٢٠٠٠ منهم في المناطق المتأثرة بالحرب. وتسليم كل جمعية جرار زراعي وأسمدة ومواد بترولية ومواد حصاد إضافة إلى مساحة ١٠٠٠ فدان مطري. على أن تتكون الجمعية على الأقل من ١٠٠ عضو أو أسرة بواقع عشرة فدان للعضو قابلة للزيادة. بهدف إدخال صغار المنتجين في الزراعة الآلية وتملكهم للأراضي سعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطن وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- تخصيص مبلغ ١٠ مليون دولار لدعم الرعي في المناطق المتأثرة بالحرب تشمل ترسيم مسارات الرعي و إنشاء وصيانة حفائر ومشاريع حصاد مياه للرعي وتوفير الخدمات البيطرية.
- إنشاء معهد دراسات ملكية الأراضي لتقنين الأعراف السائدة والمستقرة لملكية الأراضي وزيادة تسجيل الأراضي حماية لملكيتها ومنعا للنزاع، وتشجيعا للاستغلال الأمثل لهذا المورد لمصلحة المواطنين والمجتمعات المحلية.
- تأسيس معهد دراسة وتطوير اللغات والثقافات السودانية بهدف حماية وتعزيز التنوع الثقافي واللغوي والتاريخي السوداني.

أجور العاملين في قطاعات التعليم - الصحة - سيادة حكم القانون:

- متوسط أجر المعلم في وزارة التربية والتعليم ١٠٠ دولار. (معلم لكل ٣٠ طالب، بمجموع ٢٤٠ الف معلم)
- متوسط أجر الطبيب البشري في وزارة الصحة ٢٠٠ دولار (طبيب وزارة صحة لكل ٢٠٠٠ مواطن غير شامل الكوادر في القطاعات الخاصة والعسكرية)
- متوسط أجر الممرض في وزارة الصحة ١٠٠ دولار (٢,٥ ممرض لكل ٢٠٠٠ مواطن غير شامل الكوادر في القطاعات الخاصة والعسكرية)
- متوسط أجر الكوادر الطبية الأخرى في وزارة الصحة ١٥٠ دولار. (فني متخصص لكل ٤٠٠٠ مواطن غير شامل كوادر القطاعات الخاصة والعسكرية)
- متوسط أجر القاضي في السلطة القضائية ١٠٠٠ دولار. (٦ قضاة لكل ١٠٠ الف مواطن)

التعليم:

- التركيز على التعليم المهني، وهو فلسفة اقتصادية بحتة تتماشى مع هدف الوصول الى معدل نمو ٧٪ للناتج الإجمالي المحلي وخفض معدلات البطالة. وعليه فإن سياسة الدولة اشتراط أن يكون كل العاملين (في جميع المهن) والمنخرطين في المشاريع التنموية الممولة حكوميا، مؤهلين من مؤسسات التعليم المهني السودانية ، يطبق هذا التشريع بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ خلال ٤ سنوات.

الإصلاح المالي:

- التأكيد على استقلالية البنك المركزي في وضع السياسات النقدية.
- تحرير سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية.
- السماح للبنوك بالعمل بالنظام البنكي التقليدي.
- زيادة حجم التمويل المقدم من النظام المصرفي للقطاع الخاص ليصل إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يتم ذلك خلال ١٠ سنوات.
- زيادة حجم سوق الأسهم و الأوراق المالية للسودان ليصل الى ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ١٠ سنوات.
- التنسيق مع البنك المركزي لضمان إتاحة الودائع الاستثمارية بالعملات الأجنبية على أن تكون فوائدها و هوامش أرباحها بنفس العملة التي أودعت بها.
- أن تكون هناك إمكانية في سوق الخرطوم للأوراق المالية للاكتتاب في أسهم شركات تم إصدارها بالعملات الأجنبية.
- أن يتاح الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار في الأسهم والصكوك) في السودان وتشجيعه.
- تشجيع القطاع المصرفي لإنشاء مكتب استعلام ائتماني، و يعتبر ذلك أولوية قصوى حيث أنه يساعد صغار المستثمرين على الحصول على التمويل و يقلل تكلفة الإقراض وبالتالي يقلل سعر الفائدة على القروض و يزيد الثقة بين المتعاملين ويقلل المخاطر الائتمانية.

حزب بناء السودان
Binaa Sudan Party